العجوز المتصابى !!

بقلم : احمد طلعت

جميع الثورات تراجع نفسها ، بعضها يراجع نفسه باختياره ، والبعض الآخر تجبرها شعوبه على هذه المراجعة فتسقطها او تصححها .. فالثورات مثل كل كائن حى تدب فيه الشيخوخة مع مرور السنين ، وتنتهى لكى تفسح المجال امام انظمة (طبيعية) تقود شعوبها الى الاستقرار والتطور .

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية مراجعة شاملة للثورة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ، وفى الدول التى اخذت عنه النظام الشيوعى فى انحاء كثيرة من العالم ، واتجهت بعض هذه الدول (مباشرة) الى الديمقراطية واقتصاد السوق ، ومازال البعض الآخر (يتلكأ) فى خطواته ، لكنه - حتما - سوف يصل الى الاستقرار السياسى والاقتصادى قبل ان يمضى وقت طويل ..

لكن ثورتنا مازالت تتصور انها فى ريعان الشباب ، وان المفاهيم التى فرضتها فرضا على المجتمع المصرى مازالت صالحة لكل زمان ولكل مكان بالرغم من ان العالم كله قد تجاوز هذه المفاهيم واخذت الشعوب تفيق من عمليات (غسيل المخ) التى مارستها معه انظمة الحكم الشمولى تحت شعارات التحرر والعدالة الاجتماعية .

فشعوب العالم - جميعها - اصبحت ترفض الآن انظمة الحكم التى تفرض عليها فرضا بقوة السلاح او من خلال اجهزة الاعلام المملوكة للدولة والتى تمارس الارهاب الفكرى على المواطنين فتكرر له ليلا ونهارا شعارات زائفة (وامجادا) لاوجود لها الا فى رؤوس من يرددونها ..

واكتشفت معظم دول العالم الثالث انها كانت فى ظل الحكومات العسكرية اسوأ حالا من عهود الاستعمار واكثر فقرا مما كانت عليه فى ظل الاحتلال الأجنبى ..

لكن نظام الحكم عندنا لايزال وحده يعيش على الماضى ، فتردد اجهزته شعارات قديمة فى وجه كل من يحاول نقد النظام او توجيهه فسرعان ما يكون الحديث عن مجانية التعليم ، وتحديد الملكية ، والقطاع العام ، وغير ذلك من (الامجاد) الزائفة التى عاش عليها النظام منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن .

والحقيقة ان هذه الشعارات (القديمة) هى نفسها المسئولة عن الأزمات التى نواجهها اليوم ، والمشاكل التى يعانى منها المواطن فى يومه وفى غده ..

فمجانية التعليم هى التى ادت الى فائض هائل من خريجي الجامعات يعانون الان من البطالة وإلى انخفاض المستوى العلمى والثقافى فى التعليم الجامعى وفى التعليم الفنى المتوسط الذى لايمكن ان تتم عمليات التنمية بدونه .

والاصلاح الزراعى هو الذى ادى الى تفتيت الرقعة الزراعية وانخفاض الناتج الزراعى - من حيث النوع والكمية - واتجاه القرية الى استهلاك انتاجها بدلا من تصديره الى المدينة .

وتاميم الشركات المصرية ، وفى مقدمتها شركات بنك مصر ، هو الذى ادى الى احجام رأس المال الوطنى عن المشاركة فى عمليات الانتاج ثم ادى بعد ذلك الى كارثة شركات الاستثمار الاسلامى التى انتهزت الفرصة وجمعت اموال صغار المستثمرين بعد ان اغلقت فى وجوههم امكانية الاستثمار فى الاسهم والسندات .

وقوانين تحديد ايجارات المساكن هى التى ادت الى استحكام ازمة الاسكان وانتشار ظاهرة خلو الرجل ، ومن بعدها ظاهرة تمليك المساكن هروبا وتحايلا على قوانين ارتجالية بعيدة كل البعد عن الحقائق الاقتصادية والحلول الموضوعية .

وتحديد سعر الجنيه المصرى تحديدا تحكميا هو الذى ادى الى ظهور السوق السوداء وحرص الكثيرين على اخراج اموالهم من مصر وتهريبها الى الخارج .

وغياب الديمقراطية تحت شعار (تحالف قوى الشعب العاملة) هو الذى ادى الى فقدان الأمل فى اى تغيير شرعى - وسلمى - وهو الذى فتح الباب واسعا امام افكار التطرف ومحاولات تغيير الواقع المرير بالقوة .. وبالارهاب ..

وشعارات الوحدة العربية ، وعدم الانحياز ، ومحاربة الامبريالية والاستعمار هى التى ادت الى الاشتراك فى حروب خاسرة واهدار ميزانية الدولة واحتياطياتها فى معارك وهمية اشبه بطواحين الهواء .

والتوقف عن صيانة البنية الاساسية وتجديدها نتيجة لقصور ميزانية الدولة هو الذى ادى الى الاتجاه الى القروض وتحمل اعبائها الباهظة على حساب التنمية وتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمواطنين .

والامثلة كثيرة ، والحديث يطول لكن نظام الحكم عندنا مازال متمسكا (بامجاد) الماضى ولا يريد ان يعترف بان عجلة الزمن لاتتوقف عن الدوران ، وان ماكان يصلح بالأمس لا يصلح اليوم ، وما يصلح اليوم لايمكن ان يصلح للغد .

الحكومة عندنا كالعجوز المتصابى لايريد ان تعترف بسنة التطور ، وبان كل شىء يجب ان يخضع للمراجعة الشاملة ، ابتداء من الدستور ، وانتهاء بالقوانين العشوائية التى حولت المجتمع الى مجموعة من المتناقضات وجعلته ضائعا بين شعارات لاتعبر عن الواقع الذى نعيش فيه .

لذلك فاننا نقترح الدعوة لعقد (مؤتمر دستورى) - على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى بداية حكم الرئيس مبارك - ويشارك فى هذا المؤتمر الدستورى جميع اساتذة القانون العام فى الجامعات المصرية لدراسة الدستور القائم الان ، واصدار التوصيات التى يرونها ضرورية لتعديل هذا الدستور وكل ما يتصل به من قوانين ، مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الانتخاب وقانون الاحزاب ، وغيرها من القوانين التى اهدرت كل معانى الديمقراطية .

ولتكن نقطة البداية هى نظام سياسى سليم - وعصرى - يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية ، ويليق بشعب عريق عرف الديمقراطية منذ مئات السنين .

لكننا نعرف - مقدما - ان الحزب الوطنى الحاكم لن يوافق على هذا الاقتراح مختارا فهو يعلم - قبل غيره - ان بقاءه فى الحكم لن يطول اذا عرفت مصر نظاما ديمقراطيا حقيقيا ، وان الاغلبية التى يدعيها الحزب الحاكم ، ليست اكثر من افرازات لنظام دستورى فصل تفصيلا من اجل بقاء هذا الحزب فى الحكم ضد ارادة اغلبية صامتة - ولا نقول يائسة - من اية امكانية للتغيير .

اننا نطالب بالديمقراطية من اجل الاستقرار ،